INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

السيد أحمد عمر

رئيس المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات

جنيف

التاريخ: ٣٠-٣-٢٠١٩

سيدي المحترم؛

لقد تم إعلامنا من خلال العديد من القنوات، والتي نَشرت فيها وعلى نطاق واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني، رسالة تحتوي على معلومات غير صحيحة على الإطلاق فيما يتعلق بمنظمتنا (المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان). كما أنك لم تتردد في الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي "سحب الصفة الاستشارية" للمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، بالإضافة لطلبكم من صاحب السمو أمير الكويت أن يتوجه ويعطي التعليمات لحكومته باتخاذ "الإجراءات اللازمة" ضد رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان.

وإنه من الواضح جداً أن أفعالك هذه هي أفعال مؤذية ومحض إفتراء، ومقصودة وتهدف إلى إلحاق ضرر جسيم بمنظمتنا ورئيسها.

١. أشرت في رسالتك أولاً وقبل كل شيء إلى الحدث الجانبي الذي نظمه المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٩. والحدث الذي أثار قضايا حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم العربي، بما في ذلك الصحراء الغربية، ونود أن نشدد على أن السيدة نجلاء محمد، تحدثت كناشطة في مجال حقوق الإنسان من الصحراء الغربية. وكنت قد أدعيت في رسالتك بأن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان "استضاف أشخاصاً من جبهة البوليساريو، والتي تطالب بفصل الصحراء الغربية عن المملكة المغربية لإنشاء ما يسمى (**الجمهورية الصحراوية**)" **وهذا الادعاء غير صحيح.**
المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان لا يسأل المدعوين لديه عن انتماءاتهم السياسية، ما لم يكن بالطبع المتحدث أصلاً يمثل حركة سياسية معينة في الحدث الجانبي، وفي هذه الحالة سيتم ذكر حقيقة أن الشخص يتحدث نيابة عن تلك الحركة في الإعلان عن الحدث الجانبي، وكما قلنا، السيدة نجلاء محمد تكلمت كناشطة في مجال حقوق الإنسان والمرأة، بغض النظر عن انتمائها السياسي.

٢. أنت تلوم المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان لأنه منح شخص حقه في التكلم لينتقد سجل حقوق الإنسان للسلطات المغربية، بينما لم تتم دراسة الوضع على أرض الواقع. كما أنك تدعي **"الحق الحصري"** لمنظمتك في التحدث عن الموضوع أثناء قيامك "بزيارة المنطقة"، وهذا الإدعاء غيرمقبول.

أولاً، إن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدعم بشكل كبير النقاش بشكل حر ومفتوح للتكلم حول هذه القضايا. كما تتمتع منظمتكم بحقها في الدفاع عن السلطات المغربية ووجهة نظرهم بشأن قضية الصحراء الغربية. غير إن إداعاءاتك بأن أي وجهة نظر تختلف عن وجهة نظرك ينبغي ألا يتم التسامح معها هو أمر غير مقبول على الإطلاق.وماهي في الحقيقة إلا محاولة لإسكات الأصوات التي تنتقد السياسات التي تتبعها دولة عضو في الأمم المتحدة. مثل هذا النهج من شأنه أن يجعل عمل المنظمات غير الحكومية مستحيلاً في حين أن دور المنظمات غير الحكومية هو بالتحديد أن تكون هيئة مراقبة للإجراءات الحكومية.

ثانياً، ربما لاحظت أن العديد من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، والتي انتقدت أيضاً بأشد العبارات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها المغرب في الصحراء الغربية (على الرغم من حقيقة أنك وأثناء زياراتك للمنطقة لم تتمكن رؤية أي من هذه الانتهاكات). **هل ستطلب أيضاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي سحب المركز الاستشاري من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش؟** إن محاولتك وضع الرقابة على وجهات النظر التي تنتقد السلطات المغربية، توضح تماماً تصورك الغريب حول دور المنظمات غير الحكومية، والتي لا نشاركها، بل وعلى العكس فإن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يقدر وبشكل كبير استقلال المنظمات غير الحكومية عن أي حكومة، وأيضاً ضرورة إجراء نقاش حر.

ثالثاً، على الرغم من أن إقامة الجمهورية الصحراوية الحرة لم يكن موضوع الحدث الجانبي الخاص بنا، وعلى ما يبدو أنك تتجاهل أن الاتحاد الأفريقي يعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وكذلك العديد من دول العالم! كم أن الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي يدعمون **"حق تقرير المصير للشعب الصحراوي".**

كما أنَ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان كتب في تقريره عن الوضع المتعلق بالصحراء الغربية المؤرخ ١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ (S/2006/249) " لن يكون مجلس الأمن قادراً على دعوة الأطراف للتفاوض حول الحكم الذاتي للصحراء الغربية وهي تحت السيادة المغربية، سوف يدافع المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بشدة عن حقك في الاختلاف في

الرأي مع الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي إلخ.... لأننا نعتقد أن النقاش شيء مهم! ومع ذلك، فوجئنا بمحاولات إسكات صوت إحدى المنظمات غير الحكومية **فقط** لأنها تتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي إلخ.... والذي هو بالتالي يختلف مع وجهة النظر المغربية الرسمية.

أخيراً، نود أن نلفت انتباهكم إلى الالتزام الشديد من جانب المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة و حقوق الإنسان لفتح واحترام أي نقاش، فخلال الحدث الجانبي في ١٥ مارس والذي أشرت إليه في رسالة الإفتراء، تدخلت سيدة من الجمهور، وقامت بتقديم نفسها على أنها من الصحراء الغربية، وقامت بالدفاع عن السلطات المغربية. نبّه رئيس الجلسة، البروفيسور جان فيرمون، الجمهور بعد هذا التدخل،على أنه وفي إطار القانون الدولي يتم الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، كما أن السيدة نجلاء محمد كانت قد ردت بشكل مختصر على المداخلة قائلة: **"إنها تحترم وجهة النظر التي تم التعبير عنها ولكنها لا توافقها"**.

٣. أنت أيضاً تزعم أن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان "تجاوزت المادة ١٩ المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تكفل حرية الرأي والتعبير" خلال المداخلات الشفوية ضمن جلسات مجلس حقوق الإنسان.
مرة أخرى، على ما يبدو أنك تتجاهل أن لرئيس الجلسة الحق، ويستخدمه بانتظام، في وقف مداخلات المنظمات غير الحكومية التي لا تمتثل للقواعد.
كما أنه يشرفنا أن نبلغكم أنه على الرغم من المحاولات التي بذلتها بعض الدول الأعضاء لإسكات المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان من خلال طلبات مقترحة، إلا أن رئيس الجلسة لم يوقف أي مداخلة للمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان. وزعمك بأن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقو الإنسان قد تجاوز حدود حرية التعبير خلال مداخلاته الشفوية هو أمر يتناقض تماماً مع الواقع.

٤. أخيراً، أنت تزعم أن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يهدد ويرعب المنظمات غير الحكومية الأخرى. بالطبع هذا زيف وإدعاء غريب قادم من منظمة غير حكومية، والتي تطالب بفرض الرقابة على المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان فقط لأنه "يُشتبه" في أنه يختلف بوجهة النظرمع الدولة المغربية.

قمت بصياغة خطابك، على أنها دعوة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الحكومة الكويتية لاتخاذ إجراءات عقابية ضد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان. إن مزاعمك المزيفة، ودعوتك لوضع الرقابة، وإعادة تقييم وضع المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو أمر يلحق أضراراً كبيرة بسمعتنا ويتسبب أيضاً بضرر جوهري بأنشطتنا، الأمر الذي لا يمكننا تحمله على الإطلاق.
لذلك ، فإننا ندعوك، وبالقدر الذي يتحتم الضرورة إلى أن لا يبلغ الأمر حد التقصير، والعمل على وضع حد فوري لأفعالك غير القانونية. وفي حال حدوث أي حادث جديد، لن تتردد منظمتنا في اتخاذ إجراءات قانونية لإيقاف أنشطتك غير المشروعة والمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق بها.

أخيراً، نود أن نقول إننا فوجئنا بفعلك الغير المتوقع، حيث أنه وكما تعلمون، كانت لدينا علاقات جيدة جداً في الماضي، وعندما تعرض رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان للاضطهاد في الكويت، ساندته الأمر الذ نقدره بشدة.
للحقيقة نحن نختلف حول مسألة الصحراء الغربية، ويجب أن تؤدي هذه المسألة إلى نقاش وجدل محترمين بيننا، وليس في الافتراء والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الآخر. نأمل أن تفهم هذا الأمر الذي هو لمصلحة الجميع، وحتى نتمكن من إعادة الأمور إلى طبيعتها في أقرب وقت ممكن.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان